بالثلث فيضرب ثلث الستة وهو اثنان في كل ستة عشر فالمبلغ وهو اثنان وثلثون
مخرج المسئلتين فمن كان سهامه من ستة عشر اعني من تركة الميت الاول يضرب سهامه
ثلث في وفق مسئلة البنت وهو اثنان فيكون ما حصل نصيبه ومن كان سهامه
من ستة اعني من تركة الميت الثاني يضرب سهامه في وفق ما كان في يد البنت وهو ثلثة
فما حصل كان نصيبه وقد كان لام الميت الاول ثلثة من ١٦ تضربها في ٢ تبلغ ٦
فهي لها وكان للزوج منها ٤ تضربها في ٢ يحصل ٨ فهي له ومنقسمة على ورثة
فلزوجته منها سهمان وللابيه اربعة ولامه سهمان هما ثلث ما بقي ايضا وان ضربت
نصيب كل من ورثة ستة عشر في ذلك الوفق لم يختلف الحال وكان لكل واحد من ابني
البنت سهمان من مسئلتها وهي الستة فاذا ضربناها صارت ستة فهي له وكان لبنتها
من مسئلتها سهم واحد فاذا ضربنا الثلثة كانت ثلثة فهي لها وكان لجدتها من مسئلتها
ايضا واحد يضرب فهي لها وقد كان باعتبار كونها احد ثلث اولاد ستة من اثنين
وثلثين في بيد الجدة ٢٤ تسعة وكان بينها اي بين ما في يده من التصحيح الاول وبين التصحيح
الثاني مباينة فاضرب كل التصحيح الثاني في كل التصحيح الاول على قياس ما ذكرنا في باب
التصحيح على تقدير المباينة بين رؤس الطايفة وبين سهامهم كما اذا ماتت في ذلك
المثال لجدة التي هي ام للمراة المتوفاة اولا وخلفت زوجا واخوين فان ما في يدها
تسعة كما عرفت انفا وتصحيح مسئلتها اربعة وبين التسعة والاربعة مباينة
فاضرب ٤ الاربعة في التصحيح السابق اعني في ٣٢ تبلغ مايه وثمانية وعشرين فهي
مخرج المسئلتين فمن كان له نصيب من الاثنين والثلثين فاضرب نصيبه منها في الاربع
التي هي مسئلة الجدة ومن كان له نصيب من الاربعة يضرب نصيبه منها في جميع ما في

واحد م

يبقى ثلاثة هي

يد الجدة وهي التسعة فنقول قد كان للمراة من ما في يدها وهو زوج الميت الاول سهمان
من الاثنين والثلثين فاذا ضربتهما في الاربعة بلغ ثمانية فهي لها وكان لابنيه منها اربعة
تضربها في الاربعة تبلغ ١٦ فهي له وكان لامه سهمان فاذا ضربتهما في الاربعة صارا ثمانية
فهي لها وكان لكل واحد من اخويها من مسئلتها سهم واحد تضربه في التسعة فيكون تسعة
فهي لكل واحد منهما فالمبلغ الحاصل من كل واحد من الضربين على تقدير الموافقة
والمباينة مخرج المسئلتين وما اندرج فيهما واذا اردت ان تعرف نصيب كل واحد من
الورثة من ذلك المبلغ على قياس ما ذكر في معرفة انصباء الورثة من التصحيح فسهام ورثة
الميت الاول من تصحيح مسئلته تضرب في المضروب اعني في التصحيح الثاني على تقدير المباينة
او في وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل وارث منهم
في هذا المضروب نصيبه من المبلغ المذكور كما قررنا هناك في مثال التوافق والتباين
والسبب فيه ان التصحيح الثاني او وفقه ههنا بمنزلة المضروب في اصل المسئلة ثم
وسهام ورثة الميت الثاني من تصحيح مسئلته تضرب في كل ما بقي في يد ٢ على تقدير المباينة
او في وفقه على تقدير الموافقة فيكون الحاصل من ضرب سهام كل واحد منهم فيما ذكر
نصيبه من ذلك المبلغ كما نبهت عليه فيما فصل سابقا وذلك لان حق ورثة الميت
انما هو فيما في يده فصار سهام كل منهم مضروبة فيه وان ما ثلث من الورثة

ثالث م

واحد م